

Distr.: General  
8 October 2012  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

الدورة الرابعة

جنيف، ٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

### تقرير مرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتعلقة بمجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

#### مقدمة

١- إن لتوليد العلم والتكنولوجيا ونشرهما وتطبيقهما أهمية متزايدة بالنسبة للتنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر. وفي هذا السياق، تحتاج البلدان النامية إلى الدعم لبناء قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف التصدي بشكل مستدام للتحديات الناشئة التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد نظمت الفقرات من ١٥٨ إلى ١٦١ من اتفاق أكرا مجال عمل الأونكتاد هذا<sup>(١)</sup>. وأكدت ولاية الدوحة من جديد ولاية الأونكتاد المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بالتحديد في الفقرتين ٥٦(ع) و(ف).

(١) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن أنشطة فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، في شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد، في التقرير المتعلق بنشاط بشعبة التكنولوجيا واللوجستيات لعام ٢٠١١ (http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/dtl2012d1\_en.pdf).

٢- وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، استمر الأونكتاد في مساعدة جميع البلدان النامية في أنشطتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. واستفاد حوالي ٧٢ بلداً نامياً أو اقتصاداً يمر بمرحلة انتقالية من برنامج أو نشاط واحد على الأقل من البرامج والأنشطة المضطلع بها في مجالات العمل هذه. واستمر البرنامج في ضمان تغطية متوازنة لخدماته، إذ يستفيد بشكل مباشر ١٥ بلداً من أقل البلدان نمواً من مختلف الأنشطة ذات الصلة.

## أولاً- اتفاق أكرا، الفقرة ١٥٨

الإطار ١

### اتفاق أكرا، الفقرة ١٥٨

"ينبغي للأونكتاد أن يواصل دعم أعمال البحث والتحليل التي يضطلع بها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأن يعزز السياسات الدولية والوطنية الفعالة، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى العاملة في هذا المجال. كما ينبغي له أن يستخلص الدروس من التجارب الناجحة في مجال نقل التكنولوجيا ونشرها من خلال جميع القنوات، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي له أيضاً زيادة دعمه للجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً، للاستجابة للتغيرات التكنولوجية وتقييم مدى فعالية سياسة الابتكار المحلية. وينبغي للأونكتاد أن يساعد على تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وعن طريق المساعدة التقنية المتصلة بذلك."

٣- وواصل الأونكتاد دعم أعماله المتعلقة بالبحث وتحليل السياسة العامة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال عدد من الأنشطة، بطرق منها إصدار تقريرين رئيسيين (تقرير التكنولوجيا والابتكار وتقرير اقتصاد المعلومات) وتنظيم عدد من اجتماعات الخبراء.

٤- وقد حدد تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١١<sup>(٢)</sup> قضايا جوهرية في مجال التكنولوجيا والابتكار من أجل زيادة استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ويفيد التقرير بأن تكنولوجيات الطاقة المتجددة تعود بمزايا كثيرة على البلدان النامية ويشير إلى عدة مجالات

(٢) [http://unctad.org/en/docs/tir2011\\_en.pdf](http://unctad.org/en/docs/tir2011_en.pdf)

للترباط بين التكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات الطاقة المتجددة وتغير المناخ لا بد من اهتمام السياسة العامة بها، بما في ذلك ما يلي:

(أ) سيكون بذل جهود في البلدان النامية لنشر استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة أمراً أساسياً للحد من فقر الطاقة والنهوض بالتنمية الصناعية، وذلك من خلال تكميل مصادر الطاقة التقليدية الحالية. وفي جميع أنحاء العالم، هناك اعتراف متزايد في نقاشات السياسة العامة بالصلة القائمة بين الحصول على الطاقة والرفاه العام والتنمية؛

(ب) ويمكن للحكومات الوطنية في البلدان النامية أن تؤدي دوراً مركزياً في تشجيع مثل هذه المصادر المختلطة للطاقة التي تجمع بين المصادر التقليدية للطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة بسبل لا تساعد في الحد من فقر الطاقة فحسب، بل تشجع أيضاً على إيجاد حلول إنمائية مواتمة للمناخ في الوقت ذاته. ويقترح التقرير أن تعتمد البلدان النامية إطاراً وطنياً متكاملًا لسياسات الابتكار بغية إيجاد حوافز سياساتية في سياسات الابتكار الوطنية وسياسات الطاقة الوطنية تفضي إلى زيادة استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة ونشرها وإنتاجها والابتكار فيها؛

(ج) وتثير المفاوضات والتطورات الدولية في سياق تغير المناخ والاقتصاد الأخضر كجزء من إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) عدداً من المسائل المهمة بالنسبة للبلدان النامية. ويؤازر التقرير العمل الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة الأخرى في هذا الصدد، فيدعو إلى أن يركز جدول الأعمال الدولي بقدر أكبر على القضاء على فقر الطاقة في إطار الحوار المتعلق بتغير المناخ. ومثلما يؤكد التقرير، هناك تناغم بين هذه الأهداف ويمكن تحقيقها عن طريق زيادة الاهتمام بتكنولوجيات الطاقة المتجددة في هيكل تمويل تغير المناخ، والنقاش المتعلق بنقل التكنولوجيا؛

(د) ولا يقتصر نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة في البلدان النامية على نقل معدات التكنولوجيا من موقع إلى آخر. ويلاحظ التقرير ما يتسم به تبادل التكنولوجيات من تعقيد في سياقات مختلفة، فيدعو إلى تقديم دعم دولي هادف لتعزيز التعلم المتصل بتكنولوجيات الطاقة المتجددة.

٥- ومن المتوقع إصدار تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٢، بعنوان الابتكار والتكنولوجيا والتعاون بين بلدان الجنوب، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويتناول التقرير إمكانية التعاون بين بلدان الجنوب لبناء القدرات في مجال التكنولوجيا والابتكار في جميع أنحاء العالم النامي. ومن خلال تحليل مفصل للبيانات والاتجاهات والقضايا التحليلية المتصلة بسد الفجوة التكنولوجية، يقدم التقرير توصيات سياساتية للتعاون بين بلدان الجنوب بشأن قضايا التكنولوجيا والابتكار.

٦- ثم إن الجلسة الرابعة والنهائية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المتعلق بسياسات تنمية المشاريع وبناء القدرات في مجالات العمل والتكنولوجيا والابتكار، المنعقد من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ركزت على دور تنظيم المشاريع لما فيه صالح الفقراء وسياسات الابتكار في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، والتخفيف من حدة الفقر، والنمو الشامل، لا سيما لصالح الفئات المحرومة مثل النساء والشبان. وفيما يخص العلم والتكنولوجيا والابتكار، ناقش الاجتماع، من بين ما ناقش، إطار تنفيذ عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وكان تبادل الآراء والنقاش بين الخبراء أتى أكله من حيث تحديد أفضل الممارسات في استحداث وتنفيذ سياسات وممارسات إنمائية تراعي مصلحة الفقراء من منظور تنظيم المشاريع والتكنولوجيا. وفيما يخص إطار سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، شددت المناقشة على ضرورة تعزيز ودعم العلاقات بين أصحاب المصلحة المعنيين بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل استمرار الإجراءات السياساتية. ولا بد للحكومات من الاضطلاع بدور استباقي في دعم التنمية والابتكار في مجال التكنولوجيا. وأشار الخبراء إلى دورة اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات كمنتدى أتيحت فيه للدول الأعضاء فرصة للمشاركة في حوار سياسي حول قضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية، وشددوا على أن من المهم المضي في تناول جدول الأعمال هذا في إطار الأونكتاد.

٧- ويتمثل جانب مهم من المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في برنامجه الخاص بعمليات استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وتسعى عمليات الاستعراض هذه إلى تمكين البلدان المشاركة من تقييم مدى فعالية سياساتها وممارساتها لبناء القدرات المتعلقة بأنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتدعم إدماج هذه السياسات في استراتيجياتها الإنمائية العامة. وتبحث عادة عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار تصميم أنظمة العلم والتكنولوجيا والابتكار والصلات القائمة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى ومؤسسات العلم والتكنولوجيا ورابطات الأعمال التجارية، والحوار السياسي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٨- ويقدم منشور إطار لعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، الذي أصدره الأونكتاد في عام ٢٠١١<sup>(٣)</sup>، توجيهات بشأن المفاهيم والمنهجية المتعلقة بتنفيذ عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية. ويشرح المنشور لأصحاب المصلحة المعنيين بأعمال الأونكتاد الفكر الذي يقوم عليه برنامج استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأهم جوانب مسار تنفيذ عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ونتائجها المتوقعة على الأمد القصير والمتوسط. ويقدم المنشور أيضاً بعض الاستنتاجات المستقاة من الخبرة المتراكمة لدى الأونكتاد من خلال تنفيذ البرنامج.

(٣) [http://unctad.org/en/Docs/dtlstict2011d7\\_en.pdf](http://unctad.org/en/Docs/dtlstict2011d7_en.pdf)

٩- وقد نُشر استعراضا سياسيتي العلم والتكنولوجيا والابتكار في بيرو والسلفادور<sup>(٤)</sup> في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ على التوالي. وأصدر رسمياً استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في الجمهورية الدومينيكية<sup>(٥)</sup> في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(أ) وقُدّم رسمياً استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في بيرو في ثلاث حلقات عمل لأصحاب المصلحة، عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في ليما وإيكويتوس وأريكيبا. وناقشت حلقات العمل مع الأوساط الأكاديمية والتجارية تشخيص وتوصيات استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في بيرو وساعدت على تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجية التنفيذ. وأدلت مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بتعليقات إيجابية للغاية بشأن جودة التقرير وأهميته. وأدت عملية استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما فيها المناقشات الموضوعية التي جرت في المرحلة التحضيرية والنشر خلال حلقات العمل الوطنية، إلى زيادة اهتمام وزارات حكومية مختلفة وجهات فاعلة في القطاع الخاص وأكاديميين بتعزيز سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في بيرو. والتمست الحكومة دعم الأونكتاد لتنفيذ عدد من أنشطة متابعة استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأول هذه الأنشطة حلقة عمل بشأن استخدام أدوات الملكية الفكرية للتشجيع على ابتكار المشاريع، نُظمت في ليما في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بالتعاون مع الوكالة الوطنية للملكية الفكرية وسياسة المنافسة؛

(ب) وقد أُدمج بالفعل تشخيص وتوصيات استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في السلفادور في عمليات تصميم السياسات والبرامج العامة. وتشمل بعض هذه التوصيات بلورة السياسة الصناعية الوطنية وسياسة للابتكار والعلم والتكنولوجيا ومقترحات لزيادة التمويل من أجل النهوض بالعلم والابتكار والتكنولوجيا في البلد. كما وضعت حكومة السلفادور مؤخراً عدداً من البرامج التي تتناول عدة توصيات جاءت في الاستعراض. وحددت الحكومة عدة أنشطة يمكن إنجازها بالتعاون مع الأونكتاد لدعم تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض. وأحد هذه الأنشطة يهّم مسألة بناء القدرات لتصميم برامج دعم الابتكار وإدارتها. ووفقاً لذلك، نظم الأونكتاد حلقة عمل وطنية بشأن مسألة تصميم آليات لتمويل الابتكار وإدارتها، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد لصالح موظفين من الوزارة ومصرف التنمية الوطني ومنظمات أخرى مشاركة في برامج لدعم ابتكار المشاريع؛

(ج) وقُدّم استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في الجمهورية الدومينيكية إلى الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في حدث نُظّم بالاشتراك مع وزارة التعليم العالي والعلم والتكنولوجيا في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (نُوقش مشروع أول في حلقة عمل للجهات الوطنية صاحبة المصلحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١). وقدم سبعون مشاركاً من

(٤) [http://unctad.org/en/Docs/dtlstict2011d4\\_en.pdf](http://unctad.org/en/Docs/dtlstict2011d4_en.pdf) و [http://unctad.org/en/Docs/dtlstict20102\\_en.pdf](http://unctad.org/en/Docs/dtlstict20102_en.pdf)

(٥) [http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/dtlstict2012d1\\_en.pdf](http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/dtlstict2012d1_en.pdf)

مراكز أكاديمية ومؤسسات حكومية وشركات تعليقات إيجابية بشأن النتائج والتوصيات التي يتضمنها التقرير. واعتبرت نتائج استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار مساهمة مفيدة لعمليات السياسة العامة الجارية في مجال التكنولوجيا والابتكار في البلد.

١٠- وفي مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، يتناول تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١١، الذي نشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة تمكن من تنمية القطاع الخاص. ويشير التقرير إلى كيفية تعزيز التغييرات الحديثة الحاصلة في مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النطاق لصالح تكنولوجيات جديدة لتعمل كقوة هائلة من أجل تحسين القدرة التنافسية للمشاريع. ومن الممكن التخفيف من وطأة عقبات النمو الكأداء التي تواجهها الشركات، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداماً فعالاً. ويحث التقرير الحكومات الوطنية والوكالات الإنمائية على اغتنام الفرص بشكل أفضل في هذا المجال ويشدد على ضرورة الربط بين شرائح مجتمع التنمية التي تعنى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين تنظيم المشاريع، على التوالي. ويحدد التقرير أربعة أوجه للعلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية القطاع الخاص، هي:

(أ) أولاً، بدون إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميسورة التكلفة والمناسبة، يكون القطاع الخاص في وضع غير موات مقارنة مع مشاريع في المواقع التي يمكن فيها الحصول على هذه التكنولوجيا. كما أن القطاع الخاص جهة فاعلة أساسية في تطوير الهياكل الأساسية؛

(ب) ثانياً، ينبغي للحكومات أن تؤدي دوراً فعالاً في دعم استخدام أكبر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الخاص، لا سيما في صفوف المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة؛

(ج) ثالثاً، يساهم قطاع نشيط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد والمجتمع بالكامل، وذلك من خلال خلق الوظائف وتحفيز الابتكار، وبصورة خاصة من خلال دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتوقع الأونكتاد أن يتأثر العديد من الأشخاص في البلدان ذات الدخل المنخفض في السنوات المقبلة بسبب التوسع في نقل الأعمال البالغة الصغر إلى الخارج وفي القطاع المنقول الحيوي؛

(د) ويتعلق المجال الرابع بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة فعالية وشمولية التدخلات الرامية إلى تنمية القطاع الخاص. ويولي التقرير اهتماماً خاصاً للبعد الجنساني لتنمية القطاع الخاص ويشدد على أن من الممكن معالجة عدة تحديات معينة تواجهها النساء صاحبات المشاريع في البلدان النامية معالجة أفضل بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تساعد هذه التكنولوجيا في تمكين المشاريع التي تمتلكها نساء من الحصول على التمويل والتدريب والمعلومات. وهذه المزايا

حاسمة بشكل خاص بالنسبة للنساء اللواتي يواجهن غالباً عوائق تقيد قدرتهن على السفر وترك أسرهن.

١١- وقد أظهر استعراض الأونكتاد لاستراتيجيات جهات مانحة واستراتيجيات وطنية في هذا المجال أن إمكانية الاستفادة من الأوجه الأربعة لم تستغل كلياً على الإطلاق. وعلى سبيل المثال، فإن أكثر من ٤٠ في المائة من استراتيجيات الوكالات الإنمائية الثنائية المستعرضة لا تتضمن أية إشارة إلى البعد المتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، في حين لا تعالج استراتيجيات عديدة أخرى سوى وجه واحد من الأوجه الأربعة. ومن أجل تسريع وتيرة التقدم، يوصي تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١١ بأن يُدمج البعد المتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشكل منهجي في استراتيجيات تنمية القطاع الخاص. ولتحقيق أثر فعلي، ينبغي للحكومات وشركائها الإنمائيين السعي إلى إبراز دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على النحو الملائم في جميع الأوجه الأربعة. وينبغي أيضاً جعل تدخلات السياسة العامة أكثر توجهاً نحو الطلب، وأكثر اعتماداً على فهم قوي للاحتياجات والأوضاع المحددة الخاصة بالمشاريع المستهدفة. ويستفيد نهج من هذا النوع إلى حد كبير من شراكات فعالة تضم حكومات وجهات مانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

١٢- وفي الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١١، بدأ إعداد تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٢، وسيكون موضوعه هو صناعة البرمجيات في البلدان النامية.

١٣- وصدرت ثلاثة منشورات في إطار دراسات الأونكتاد الحالية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار في عام ٢٠١١<sup>(٦)</sup>.

(أ) تبحث الدراسة المعنونة قياس تأثير تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أهمية قياس آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحديات الإحصائية المتصل به. وتنوع هذه التكنولوجيا وطابعها المتغير بسرعة يعقدان عملية القياس، وهناك شبكة معقدة من العلاقات بين مجالات التأثير المهمة - مثل النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر - والعوامل المرتبطة بالخلفية - مثل مستوى التعليم في البلد والتنظيم الحكومي؛

(ب) والمنشور المعنون المياه من أجل توفير الغذاء - الإدارة الابتكارية للمياه من أجل توفير الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر يبحث التحديات المرتبطة بإدارة المياه الزراعية في سياق تغير المناخ، وتزايد الطلب على إنتاج الأغذية، والاستدامة البيئية، ويستعرض الدور الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيات في مجال الإنتاجية المائية، والمرونة في إدارة مياه الزراعة، وسبل الاستزراق المستدامة. ويستعرض عدداً من التكنولوجيات المناسبة والممارسات الإدارية المرتبطة بها، بما فيها الممارسات التقليدية (مثل جمع المياه وتخزينها)

(٦) [http://unctad.org/en/Docs/dtlstict2011d2\\_en.pdf](http://unctad.org/en/Docs/dtlstict2011d2_en.pdf) و [http://unctad.org/en/Docs/dtlstict2011d1\\_en.pdf](http://unctad.org/en/Docs/dtlstict2011d1_en.pdf) و [http://unctad.org/en/Docs/dtlstict2011d5\\_en.pdf](http://unctad.org/en/Docs/dtlstict2011d5_en.pdf)

والممارسات الجديدة والناشئة (مثل نظام المعلومات الجغرافية)، ويناقد المحالات الرئيسية للعمل المقبل الهادف إلى تسريع نشر واعتماد هذه التكنولوجيات والممارسات؛

(ج) وأخيراً، أظهرت الدراسة المعنونة تطبيق المنظور الجنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار أن العديد من سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار تفتقر إلى منظور جنساني ولا تعالج بشكل كاف جميع الشواغل الإنمائية. ولهذا لا بد أن تدمج عملية صنع السياسات منظوراً جنسانياً في جميع المراحل، بدءاً من التشخيص وتصميم السياسة، إلى التنفيذ والرصد والمتابعة. وتوصي الدراسة بأن تخضع جميع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتقييم للأثر الجنساني بغية التأكد من أنها توفر فرصاً متساوية للرجل والمرأة. وقد أعدت الدراسة بالتعاون مع المجلس الاستشاري للشؤون الجنسانية التابع للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وتحدد الدراسة ثلاثة مجالات كنقاط انطلاق لتطبيق منظور جنساني في سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار وهي '١' "العلم لصالح المرأة" (تطوير العلم والتكنولوجيا اللذين يدعمان النهوض بالمرأة وأنشطة الاستزراق)؛ '٢' "النساء في مجال العلم" (تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم والوظائف والقيادة في مجال العلم والتكنولوجيا)؛ '٣' الدعم على المستوى الوطني وعلى مستوى المجتمع المحلي لدور المرأة في أنظمة الابتكار.

## ثانياً - اتفاق أكرا، الفقرة ١٥٩

الإطار ٢

### اتفاق أكرا، الفقرة ١٥٩

"ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يسهم في بناء توافق في الآراء في المناقشات الدولية بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتأثيراتها على التنمية، وأن يواصل تقديم الدعم بوصفه أمانة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية على المشاركة الفعالة في المناقشات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف، وتحديد الخيارات السياسية وأفضل الممارسات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية في تحديد سبل ووسائل تفعيل البنود المتعلقة بنقل التكنولوجيا والواردة في الاتفاقات الدولية وفي نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وذلك بهدف زيادة فوائدها المحتملة إلى أقصى حد."

١٤ - ووفقاً للطلب الوارد في الفقرة ١٥٩ من اتفاق أكرا (انظر الإطار ٢)، قدم الأونكتاد عدة مساهمات لبناء توافق في الآراء في المناقشات الدولية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفيما يخص لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، قدم الأونكتاد خدمات جوهرية وتقنية للدورتين الرابعة عشرة



والخامسة عشرة لهذه اللجنة، المنعقدتين في أيار/مايو ٢٠١١ وأيار/مايو ٢٠١٢، على التوالي (انظر الإطارين ٣ و٤).

### الإطار ٣

#### الدورة الرابعة عشرة للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

في عام ٢٠١١، نظرت لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في موضوعين ذوي أولوية، هما: (أ) قياس تأثير تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛ (ب) والتكنولوجيات الكفيلة بالتصدي للتحديات في مجالات مثل الزراعة والمياه.

واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرارين اللذين أوصت باعتمادهما لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بعد هذه الدورة. وشجع القرار ١٧/٢٠١١ المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الحكومات على اتخاذ عدة إجراءات لدعم الممارسات الزراعية المستدامة، وتحسين الهياكل الأساسية المادية والخاصة بالبحث والتنمية، ومساعدة صغار المزارعين. كما شجع القرار لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على تقديم الدعم وإسداء المشورة بشأن الأمور التقنية والسياساتية، بناء على الطلب، وتعزيز التعاون وتبادل ما يشكل أمثلة على أفضل الممارسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في المجال الزراعي.

وفيما يخص القرار ١٦/٢٠١١ بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمديد ولاية الفريق العامل التابع للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت حتى الدورة الخامسة عشرة للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وإلى جانب ذلك، دعا جميع أصحاب المصلحة إلى أن يُبقوا هدف سد الفجوة الرقمية كشاغل أساسي وشجع الحكومات على جمع البيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ودعا القرار أيضاً جميع أصحاب المصلحة إلى المساهمة في المشاورة المفتوحة لفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات حول الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

### الإطار ٤

#### الدورة الخامسة عشرة للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

في عام ٢٠١٢، بحثت لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (أ) الابتكار، والبحث، ونقل التكنولوجيا تحقيقاً للمنفعة المتبادلة، وتنظيم المشاريع، والتنمية القائمة على التعاون في مجتمع المعلومات؛ (ب) والنفاذ المفتوح، والمكتبات العلمية الافتراضية، والتحليلات الجغرافية المكانية وغيرها من الأصول التكميلية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات.

وأوصت لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بمشروع قرارين اعتمدهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي. يشجع القرار الأول المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الحكومات على النظر في إجراءات عديدة من قبيل التشجيع على تطوير منصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم إقامة شراكات لضمان بقاء المكتبات العلمية الافتراضية والتغلب على القيود التي تكبل الهياكل الأساسية فتحد من إمكانية الحصول على موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، وتشجيع تشكيل شبكات وطنية للبحث والتعليم، وتحسين إدماج أنظمة المعلومات الجغرافية في البرامج التعليمية.

ويوصي القرار الثاني، المتعلق بتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ببدء عملية تحضيرية مناسبة لاستعراض نتائج القمة العالمية بعد مضي عشر سنوات على القمة.

١٥- وفضلاً عن الجلسات العامة التي عقدها لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أيار/مايو، نظم الأونكتاد اجتماعات لفريق الخبراء التابع للجنة في الفترة الفاصلة بين الدورتين. وأتاحت هذه الاجتماعات فرصة سانحة لدراسة مختلف القضايا المتصلة بالمواضيع ذات الأولوية التي نظرت فيها اللجنة في الجلسات العامة. وشارك فيها العديد من الخبراء وأخذت المناقشات التي جرت بعين الاعتبار في تقارير الأمين العام ذات الصلة.

١٦- وجرى الاجتماع الخامس والأخير للفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت والتابع للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٢. واتفق هذا الفريق العامل على تقديم توصيات بشأن خمسة مجالات محددة، هي: (أ) صياغة نتائج اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت؛ (ب) طرائق العمل بما في ذلك المشاورات المفتوحة، والفريق الاستشاري المتعدّد أصحاب المصلحة، والأمانة؛ (ج) تمويل منتدى إدارة الإنترنت؛ (د) توسيع نطاق المشاركة وبناء القدرات؛ (هـ) ربط المنتدى بغيره من الكيانات ذات الصلة بإدارة الإنترنت.

١٧- وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، عقد أيضاً رئيس لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مشاورة مفتوحة حول تعزيز التعاون فيما يخص قضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت. وشارك في هذه المشاورة ستون حكومة وثمانون مشاركاً آخر.

١٨- وناقشت اللجنة في دورتها الخامسة عشرة تقرير<sup>(٧)</sup> الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت، وموجز تقرير رئيس اللجنة<sup>(٨)</sup> بشأن نتائج المشاورة المفتوحة.

(٧) [http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/a67d65\\_en.pdf](http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/a67d65_en.pdf)

(٨) [http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ecn162012crp2\\_en.pdf](http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ecn162012crp2_en.pdf)

١٩- وقدم الأونكتاد دعماً موضوعياً للدورة السادسة والستين للجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية<sup>(٩)</sup>. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في إطار هذا البند من جدول الأعمال<sup>(١٠)</sup>.

٢٠- وكجانب من عمل الأونكتاد الرامي إلى مساعدة البلدان النامية على المشاركة الفعالة في المناقشات الدولية المتصلة بنقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف، وعلى فهم دور التكنولوجيا والابتكار في عملية التنمية فهماً أفضل، تجدر الإشارة إلى نشاطين هما: مكون اقتصاد المعرفة للدورات التدريبية الإقليمية المنصوص عليها في الفقرة ١٦٦ والمتعلقة بالقضايا الرئيسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، ويوم الابتكار والتكنولوجيا.

(أ) وفي إطار الدورات التدريبية الإقليمية المنصوص عليها في الفقرة ١٦٦، نظمت وحدتان تدريبيتان بشأن اقتصاد المعرفة في كولومبيا لصالح بلدان أمريكا اللاتينية (تموز/يوليه ٢٠١١)، وفي سنغافورة لصالح بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١) وفي بلغراد لصالح البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (تموز/يوليه ٢٠١٢). وكان الهدف منهما هو المناقشة وتقديم فكرة أساسية عن دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في الرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتنمية في المناطق المعنية. كما نظمت شعبة التكنولوجيا واللوجستيات دورتين لمدة يوم واحد لكل واحدة من أجل المندوبين الموجودين في جنيف لكي تقدم لهم بعض الجوانب الجوهرية في سياسات تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

(ب) وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وفي سياق الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر)، أُنحِذت أول مبادرة مشتركة بين الأونكتاد ومؤسسة قطر. وشكلت هذه المبادرة، وهي يوم الابتكار والتكنولوجيا، محفلاً مفتوحاً لرواد التكنولوجيا ومنظمي المشاريع وصانعي السياسات والخبراء، صمم من أجل تيسير الحوار والعمل بشأن قضايا أساسية متصلة بالابتكار والتكنولوجيا والتنمية. وافتتح هذا الحدث الأمين العام للأونكتاد والرئيس التنفيذي لحديقة العلوم والتكنولوجيا بقطر، وأعقبته الافتتاح كلمة رئيسية أدلت بها رئيسة جمهورية فنلندا السابقة. وشدد الخبراء على الصلة المباشرة بين التكنولوجيا والابتكار من جهة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. ودعوا إلى إبراز بُعد التكنولوجيا بصورة أفضل في جدول أعمال التنمية. وبما أن التكنولوجيات الجديدة، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيا النانوية، تخلق فرصاً جديدة، ينبغي أن يتعاون راسمو السياسات والمبتكرون وغيرهم من أصحاب المصلحة بغية بناء القدرات الوطنية للاستفادة من هذه الفرص. وينبغي للأونكتاد استناداً إلى الخبرات المكتسبة وعن طريق الحوار، أن يساعد الدول الأعضاء في تحديد السياسات التي تسمح لبلد من البلدان عند مستوى معين من النمو النهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية.

(٩) أعد الأونكتاد تقارير للأمين العام بشأن البند المذكور من جدول الأعمال (A/66/64).

(١٠) A/RES/66/184.

## ثالثاً - اتفاق أكرا، الفقرة ١٦٠

الإطار ٥

### اتفاق أكرا، الفقرة ١٦٠

"ينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة في عمليات استعراض السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياسات المراعية لمصالح الفقراء، والأطر القانونية والتنظيمية، وقياس اقتصاد المعلومات، بما في ذلك عن طريق الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي أُطلقت في الأونكتاد الحادي عشر."

٢١- وعملاً بالفقرة ١٦٠ من اتفاق أكرا (انظر الإطار ٥)، قدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استجابة للطلب القوي باستمرار على هذه المساعدة. وغطت أنشطته المتعلقة بالمساعدة التقنية في هذا المجال جميع مناطق البلدان النامية، واعتمدت بالأساس على الدعم الخارج عن الميزانية المقدم من حكومي فنلندا وإسبانيا. وجرت أنشطة التعاون التقني بالتعاون مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ومؤسسات إقليمية أخرى.

### عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

٢٢- صدر رسمياً استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في مصر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١<sup>(١١)</sup>. ويقيم هذا الاستعراض الإنجازات الرئيسية والتحديات المتبقية في مجالات الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية المهارات لصالح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام هذه التكنولوجيا في النظام التعليمي، وتطوير المحتوى الإلكتروني باللغة العربية والنهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موجه نحو التصدير. وسيكون للاستعراض تأثير في عمليات تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر بفضل ما يقدمه من مدخلات قيمة لإعداد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية المقبلة لمصر، بما في ذلك أفضل الممارسات التي تساعد الحكومة على تحديد أهدافها الاستراتيجية المتوسطة المدى والطويلة المدى الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخيارات المتاحة لتحقيقها.

(١١) [http://archive.unctad.org/en/docs/dtlstict2011d6\\_en.pdf](http://archive.unctad.org/en/docs/dtlstict2011d6_en.pdf)

## التجارة الإلكترونية وإصلاح القانون

٢٣- لاغتنام الفرص الإنمائية التي تولدها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا بد من أطر قانونية وتنظيمية فعالة. وفي عام ٢٠١١، استهدفت أساساً أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد في هذا المجال تيسير زيادة مواءمة التشريعات السيبرانية على الصعيد الإقليمي، عن طريق مشاريع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، خلص تقييم خارجي لبرنامج الأونكتاد المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإصلاح القانوني إلى أن هذا البرنامج كان رائداً في إدخال البعد القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البلدان المستفيدة منه، ومُطلقاً لعمليتي إصلاح القانون السيبراني ومواءمته. وقد أدت المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى سن مشاريع قوانين سيبرانية أو إعدادها لتقرها الحكومة في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكذلك في دول أعضاء في جماعة شرق أفريقيا، وإلى تزايد المواءمة الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأدى مزيج المشورة والتدريب القانونيين، مدعوماً بعمليات إذكاء الوعي وبناء القدرات المؤسسية، إلى تعزيز الثقة لدى المستفيدين والتزامهم بتحقيق الامتثال للمعايير الدولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار جهودهم الرامية إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

٢٤- وفي أفريقيا، وكجزء من المساعدة التي تُقدم إلى جماعة شرق أفريقيا منذ عام ٢٠٠٧ من أجل مواءمة التشريعات السيبرانية في الدول الأعضاء الخمس، نُظمت ثلاثة أحداث في عام ٢٠١١ بالتعاون مع أمانة الجماعة (انظر الإطار ٦). وفي سياق المساعدة التقنية المقدمة إلى جماعة شرق أفريقيا، بحثت دراسة للأونكتاد صدرت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ الطريقة التي يمكن بها للخدمات النقدية المتنقلة - استخدام الهواتف المحمولة لتحويل الأموال والدفق وأنشطة مالية أكثر تعقيداً مثل الائتمان والادخار والتأمين - أن تستفيد من قواعد المنطقية بكاملها لتنسيق اللوائح ومواءمتها. وفي التقرير المعنون *الخدمات النقدية المتنقلة لتطوير الأعمال التجارية في جماعة شرق أفريقيا: دراسة مقارنة للبرامج واللوائح القائمة (Mobile Money for Business Development in the East African Community: A Comparative Study of Existing Platforms and Regulations)*، ينصب التركيز على جماعة شرق أفريقيا كسبيل لمعالجة القضايا الأوسع التي تثيرها الخدمات النقدية المتنقلة.

### الإطار ٦

#### دعم الأونكتاد لجماعة شرق أفريقيا في مجال مواءمة القوانين السيبرانية

عقدت فرقة العمل المعنية بقوانين الفضاء الإلكتروني التابعة لجماعة شرق أفريقيا اجتماعين إقليميين (كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة) لتقييم التقدم الذي أحرزته الدول الشريكة في الجماعة في تنفيذ الإطار القانوني للقوانين السيبرانية للجماعة، المرحلة الأولى، ومناقشة الإطار القانوني للقوانين السيبرانية للجماعة وإقراره، المرحلة الثانية (قضايا المنافسة،

وحقوق الملكية الفكرية، والضرائب، وأمن المعلومات). وبناء على الحاجة إلى إذكاء الوعي التي أعرب عنها، قدمت إحاطة إعلامية بشأن التشريعات السيبرانية إلى البرلمانين الكينيين لتسهيل سن القوانين مع التركيز على قضايا الجريمة السيبرانية وأمن المعلومات، وحماية المستهلك، وحماية البيانات والخصوصية، ومسؤولية موردي خدمة الإنترنت، ومراقبة المحتويات. وأعطت الإحاطة الإعلامية زخماً للقوانين السيبرانية المتعلقة بالتعقب السريع في البرلمان، وكانت لها أهمية خاصة في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الكينية، رؤية عام ٢٠٣٠، التي تعتمد إلى حد كبير على برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الاجتماع الأخير لفرقة العمل المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، طلبت الدول الشريكة لجماعة شرق أفريقيا إلى الأونكتاد أن يواصل بناء قدرات جهات مختلفة صاحبة المصلحة لدعم تنفيذ المرحلة الأولى من الإطار. واستجابة لهذا الطلب، نظم الأونكتاد تدريباً في إطار برنامج التدريب من أجل التجارة لفائدة المدرّسين التقنيين في شباط/فبراير ٢٠١٢ تحضيراً لعقد دورة تدريبية عن بعد بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية لصالح بلدان جماعة شرق أفريقيا في أيار/مايو ٢٠١٢. واستفاد مشاركون من كينيا ورواندا من الدورة التدريبية. ومن المخطط عقد دورة تدريبية جديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لتلبية الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات في هذا المجال.

٢٥- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تواصلت الأنشطة بشراكة مع برنامج الأونكتاد للتدريب من أجل التجارة والأمانة الدائمة للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية. وعقدت نسخة جديدة من دورة التعلم عن بعد بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لصالح ١٩٢ مشاركاً من ١٧ بلداً في المنطقة. ويساعد هذا التدريب في بناء قدرات هذه البلدان على وضع أطر قانونية مناسبة ومتسقة للتجارة الإلكترونية.

٢٦- وفي آسيا، طلبت أمانة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في شباط/فبراير ٢٠١٢ إجراء استعراض بشأن مواءمة قوانين التجارة الإلكترونية في بلدان الرابطة. وسيجري الاستعراض بالاشتراك مع مسؤولين كبار من الرابطة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ويُفترض الانتهاء منه في عام ٢٠١٣. وسيقيم التقدم المحرز في اعتماد قوانين التجارة الإلكترونية وتنفيذها في الدول الأعضاء العشر في الرابطة وسيحدد التحديات المتبقية التي ينبغي التغلب عليها لتنفيذ قوانين التجارة الإلكترونية وإنفاذها.

٢٧- فضلاً عن هذا، يشارك الأونكتاد في أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المتعلقة بآليات تسوية النزاعات على الخط، وفي مؤتمر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول التجارة الإلكترونية، معبراً عن منظور البلدان النامية في هذه المجالات.

## قياس اقتصاد المعلومات

٢٨- في مجال قياس اقتصاد المعلومات، واصل الأونكتاد دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإتاحة الإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو أفضل، لا سيما فيما يخص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الأعمال، وفيما يخص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبدون الحصول على بيانات موثوق بها، سيواجه صانعو السياسات نقصاً عند صياغة سياساتهم وتنفيذها وتقييمها. ورغم هذا، ما زال معظم البلدان النامية يفتقر افتقاراً كبيراً إلى بيانات موثوق بها في هذا المجال.

٢٩- ويتعاون الأونكتاد عن كثب، حيثما أمكن، مع الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية لتنسيق ما يقدم من المساعدة التقنية من أجل ترشيد استخدام الموارد<sup>(١٢)</sup>. وعلى سبيل المثال، قدم الأونكتاد الدورة التدريبية السابعة عن إصدار إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن اقتصاد المعلومات، ونظمها بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية للبلدان العربية في عمان. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ساهم الأونكتاد في اجتماع فريق للخبراء بعنوان "توحيد قياسات مجتمع المعلومات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا".

٣٠- وأنجز الأونكتاد أيضاً دراسته الاستقصائية السنوية لمكاتب الإحصاءات الوطنية في جميع أنحاء العالم لجمع البيانات ذات الصلة باقتصاد المعلومات في عام ٢٠١١. وقدمت بعض البلدان النامية - مثل إكوادور والسلفادور والكاميرون وكوستاريكا - بيانات لأول مرة. وتتاح حالياً الإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية لاقتصاد المعلومات للجمهور من خلال بوابة الأونكتاد الخاصة بالإحصائيات<sup>(١٣)</sup>، مما سيدعم قياس البلدان للأداء. وكتيجة لتوافر البيانات ذات الصلة، تحسن عمل الأونكتاد. وفيما يخص المؤشرات الأساسية لبيانات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المشاريع، زاد توفرها في الاقتصادات النامية والانتقالية. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، ارتفع عدد البلدان النامية التي أبلغت عن المؤشرات الأساسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المشاريع، من ١٠ إلى ٢٧ بلداً، وهي زيادة بنسبة ١٧٠ في المائة. وخلال الفترة نفسها، ارتفع عدد البلدان التي أبلغت عن المؤشرات الأساسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة تقارب الثلث.

٣١- وجرى أيضاً العمل المتعلق بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق عدة اجتماعات دولية في نيويورك (اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة)، وباريس (اجتماع الفرقة العاملة المعنية بوضع مؤشرات لمجتمع المعلومات)، وموريشيوس (الاجتماع المعني بالمؤشرات

(١٢) <http://measuring-ict.unctad.org>

(١٣) <http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx>

العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وجنيف (منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات).

٣٢- وهناك مناقشات جارية مع جهات مانحة للحصول على تمويل إضافي لازم لمواصلة تطوير مجالات إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تخضع لمسؤولية الأونكتاد، ولبناء القدرات فيما يخص جمع إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، القابلة للمقارنة دولياً وتحليلها.

## رابعاً- اتفاق أكرا، الفقرة ١٦١

الإطار ٧

### اتفاق أكرا، الفقرة ١٦١

"ينبغي أن يساهم الأونكتاد في تنفيذ خطوط العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن بناء القدرات، وهيئة بيئة تمكينية، والأعمال التجارية الإلكترونية، والعلوم القائمة على التواصل عبر الشبكات الإلكترونية، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى. وينبغي للأونكتاد أيضاً، بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن يساعد هذه اللجنة في تنفيذ ولايتها المتعلقة بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات."

٣٣- أولى الأونكتاد الاهتمام أيضاً، على نحو ما طلب منه في الفقرة ١٦١ من اتفاق أكرا، لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (انظر الإطار ٧). وفي هذا السياق، يساهم الأونكتاد بدوره القيادي في الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وإلى جانب هذا، شارك الأونكتاد في تنظيم منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢، إلى جانب الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو في أيار/مايو من كل عام. وفي منتدى مؤتمر القمة لعام ٢٠١١، شارك الأونكتاد ومركز التجارة الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تنظيم اجتماع تيسير خط العمل المتعلق بالأعمال التجارية الإلكترونية الذي ركز على ما تعد به التكنولوجيات المتنقلة، وساهم الأونكتاد في دورات الشراكة بشأن قياس قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إجراء تحليل سياساتي. وخلال منتدى مؤتمر القمة لعام ٢٠١٢، شارك الأونكتاد ومركز التجارة الدولي في تنظيم اجتماع تيسير خط العمل المتعلق بالأعمال التجارية الإلكترونية الذي ركز على الطريقة التي يمكن بها تشجيع قطاع نشيط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتعاون مع الشراكة، دعم الأونكتاد أيضاً دورتين بشأن قضايا قياس



تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما قياس أهداف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وقياس النفايات الإلكترونية<sup>(١٤)</sup>.

٣٤ - وخلال عام ٢٠١١، ساهم الأونكتاد في تنسيق عمل فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات على نطاق الوكالات. وخلال منتدى مؤتمر القمة لعام ٢٠١٢، تولّى الأونكتاد رئاسة فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات حتى نهاية ٢٠١٢. وافتتح الأونكتاد، بصفته الرئيس، حدثاً جانبياً استعداداً لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) لتركيز الاهتمام على الأثر المحفز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع الأركان الثلاثة المتمثلة للتنمية المستدامة - ألا وهي النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي، والاستدامة البيئية.

٣٥ - وقد استعرضت لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، خلال دورتها الرابعة عشرة والخامسة عشرة، التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وأصدرت مشاريع قرارات لكي يعتمدها أيضاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وخلال الدورة الرابعة عشرة للجنة، أُتيح منشور تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات: الخبرة المكتسبة حتى الآن وفرص للمستقبل<sup>(١٥)</sup>. ويلخص هذا المنشور التقدم المحرز في منتصف الفترة الفاصلة بين المرحلة الثانية من تنفيذ نتائج مؤتمر القمة والاستعراض الشامل لهذا التنفيذ المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٥. كما يحدد المجالات التي سجلت أكبر قدر من التقدم، والمواقع التي وُوجهت فيها حواجز وقيود، فضلاً عن تدابير مبتكرة للتغلب عليها. ويحدد المنشور أيضاً بعض التغييرات المهمة التي طرأت على مشهد الاتصالات منذ عام ٢٠٠٥، وأثرت في الطريقة التي تتفاعل بها الاتصالات مع المجتمع والطريقة التي يتطور بها مجتمع المعلومات.

(١٤) يمكن الاطلاع على ملخصات جميع الدورات في الوثائق الختامية لمنتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وتتاح الوثيقة الختامية لمنتدى مؤتمر القمة لعام ٢٠١١ على الخط في العنوان التالي: <http://www.itu.int/wsis/implementation/2011/forum/inc/Documents/WSISForum2011OutcomeDocument.pdf>. وتتاح الوثيقة الختامية لمنتدى مؤتمر القمة لعام ٢٠١٢ على الخط في العنوان التالي: <http://groups.itu.int/LinkClick.aspx?fileticket=-yrie0EkP84E%3d&tabid=2103>.

(١٥) [http://archive.unctad.org/en/docs/dtlstict2011d3\\_en.pdf](http://archive.unctad.org/en/docs/dtlstict2011d3_en.pdf)